الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عدد 20

11 جوان 2024

❖ **تاريخ الاجتماع**: الثلاثاء 11 جوان 2024

❖ **جدول الأعمال**:

- جلسة استماع الى السيد وزير السياحة حول الاستعدادات للموسم السياحي 2024

إبداء الرأي في مقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يتعلق بالمعادن النفيسة (الصناعات التقليدية من الذهب والمسوغ) عدد 2024/52
- مقترح قانون يتعلق بإحداث صنف مؤسسات عمومية للعناية بالتراث وتثمينه عدد 2024/49
- مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرخ في 24 فيفري 1994 المتعلق بالملكية الأدبية والفنية عدد 2024/47

الحضور:

- الحاضرون: 06
- المعتذرون: 03
- الغائبون: 01

بداية الجلسة: س 10 و30 دق صباحا **رفع الجلسة:** س 13 و40دق

I. أعمال اللجنة:

في بداية الجلسة أكّد السيد رئيس اللجنة على أهمية متابعة استعدادات وزارة السياحة والوزارات ذات العلاقة للموسم السياحي 2024، وذلك بهدف الاطلاع على ما تم إنجازه، وعلى التوقعات المنتظرة من العائدات السياحية وعدد الوافدين وعدد الليالي المقضاة، ومدى مطابقة الإنجازات والتوقعات للأهداف المرسومة للترويج وللنهوض بالسياحة وتحقيق أفضل مردودية وتحسين معدّل النمو بصفة عامة.

في مستهل الجلسة قدم السيد وزير السياحة عرضا الكترونيا تضمن التّمشّي المعتمد للنّهوض بالسّياحة الذي أعدته الوزارة وفق استراتيجية تعتمد على تحقيق الأهداف النوعية التالية وهي:

- تحسين جودة المنتوج والخدمات من خلال تطبيق برنامج الجودة الشاملة
- تنويع العرض السياحي ودفع الاستثمار في مجالات البنية التحتية والسياحة البديلة والتنشيط
- تنويع الأسواق السياحية من حيث التموقع الجغرافي (الأسواق البعيدة والأسواق العربية) والشرائح العمرية (الشباب).
- تحسين صورة الوجهة التونسية لتعزيز ثقة الشركاء والسائح وتطوير السياحة التونسية وترويجها

وقد مكّنت هذه الأهداف من تحقيق تطور لعدد الوافديـن غير المقيمين ومن نمو للعائدات السياحية من 6943،5 مليون دينار سنة 2023 إلى 7220 مليون دينار سنة 2024 ومن المتوقع أن تبلغ7510 سنة 2025.

وبالنسبة لاستراتيجية الترويج للوجهة السياحية التونسية، افاد السيد الوزير بأنه يتم تنظيم عمليّات ترويجيّة خاصّة كتنظيم رحلات استطلاعيّة والمشاركة في المعارض والصّالونات ودعم التظاهرات السياحية والثقافية والرّياضيّة وانجاز عمليّات اشهاريّة ورحلات صحفيّة للتعريف بالخصوصية الثقافية والحضارية في فن الطبخ والسياحة الاستشفائية والصحراوية وسياحة المغامرات والتّظاهرات والمؤتمرات.

كما بيّن السيد الوزير ان الحملات الاشهارية على وسائل التّواصل الاجتماعي متواصلة ودون انقطاع عبر علامة "تونس ليك" التي تمّ احداثها خصّيصا لهذه السّوق مع العلم وأنّه تمّ انشاء موقع واب في الغرض يحتوي على كل المعلومات السياحيّة في نطاق تعزيز المجهودات الموجّهة للنّهوض بالسّوق السياحية.

ثم قدّم السيد الوزير بعض المؤشرات الرقمية حول حجم الاستثمارات السياحية المنجزة 2024/2023 والتي بلغت 126,8 مليون دينار 122 مليون دينار إيواء (إحداث وتوسعة وإعادة تهيئة وتجديد) و 4,8 مليون دينار تنشيط، وأنه تم فتح مؤسسات سياحية 2024/2023 تتمثل في أربع نزل بطاقة إيواء 1091 سريرا، وخمس استضافات عائلية بطاقة إيواء 48 سرير، ونزل ذو طابع مميز بطاقة إيواء 16 سريرا، و مركز تنشيط سياحي وإقامة ريفية بطاقة إيواء 28 سريرا، ثم تطرق لأهم المشاريع التي في طور الإنجاز وهي نزل بطاقة إيواء 300 سريرا بالمرسى ونزل بطاقة إيواء 184 سريرا بتونس ونزل بطاقة إيواء 924 سريرا بجربة.

ولضمان الجودة الشاملة للتجربة السياحية التونسية تم تركيز الاستقبال عند الوصول في نقاط المعابر الحدودية لإرساء جودة الخدمات الشّاملة في مسار السّائح بجميع نقاط العبور (المطارات، المعابر الحدودية – مكاتب شرطة الحدود– سرعة تسلم الأمتعة، تقليص مدّة الانتظار ....)كما يتمّ العمل على تخصيص ممرّ سريع Track Line Fast لاستقبال ومرافقة السياح ان اقتضى الأمر ذلك وتزويدهم بالأدلّة الإرشاديّة وتعريفهم بالمواقع السياحية والمتاحف وتطوير البرامج السياحية وإعداد الوثائق والتقارير المتخصّصة والمتعلّقة في مجال الإرشاد السياحي.

كما بين السيد الوزير ان اللجنة الاستشارية المكلفة بدراسة مطالب الحصول على الامتيازات الجبائية لمعدات النقل السياحي انعقدت في 3 مناسبات وتمت الموافقة على:51 سيارة ميدانية و03 حافلات صغيرة و37 حافلة كبيرة.

وبالنسبة لزيارات التفقد أوضح الوزير انه تم إجراء 2675 زيارة تفقد من 1 جانفي إلى 31 ماي 2024 وتم تسجيل بعض الاخلالات منها عدم احترام قواعد التّصرف في المؤسسات السياحية والاخلال بقواعد حفظ الصحة والسلامة ومنظومة التأمين الذاتي، وتردّي جودة الخدمات وممارسة نشاط وكالة أسفار على غير الصيغ القانونية، ونتيجة لذلك تم إحداث خلية تعنى بمتابعة التعاليق والتشكيات الواردة بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر البريد الالكتروني ومعالجتها وتم تركيز الرقم الأخضر 88100333 الذي وضعته

الوزارة على مدار 24/24 ساعة كامل الأسبوع للاستجابة للتّشكيات ، ومعالجة مشكلة الغلق المتواصل لأكثر من سنة بالنسبة لوكالات الأسفار.

كما ابرز الوزير ان الوزارة ساهمت في تمويل مشاريع التهيئة السياحية، وبرامج تدعيم تدخلات النظافة بالمناطق والمسالك السياحية وتمويل اقتناء معدات نظافة لدعم جاهزية الأسطول البلدي المخصص للنظافة والعناية بالبيئة وبرنامج التنظيف الآلي للشواطئ، وتكثيف حملات المراقبة على النزل والوحدات السياحية لتفقد جودة الخدمات السياحية المسداة، والتنسيق مع وزارة النقل لتحسين وضعية أسطول النقل السياحي، والتنسيق مع ديوان الطيران المدني والمطارات بخصوص إعلام المسافرين القادمين إلى تونس على كافة شركات الطيران بضرورة التصريح بالمبالغ المالية التي معهم لدى المؤسسات البنكية الموجودة بالمطارات.

من جهة أخرى افاد انه تم تكوين فريق عمل مشترك يضم وزارات السياحة والنقل والداخلية والبيئة والتجهيز والإسكان والصحة والمالية والتجارة وتنمية الصادرات والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشؤون الثقافية والشؤون الاجتماعية والصناعة والمناجم والطاقة والشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والاقتصاد والتخطيط والشباب والرياضة، مكلف بمتابعة حسن سير الموسم السياحي الصيفي ويؤمن التدخل الفوري لحل كل الإشكاليات التي يمكن أن تطرأ و تضمّن كل المعطيات في التقرير الدوري الذي سيتم رفعه إلى السيد رئيس الحكومة للاطلاع عليه في المجلس الوزاري خلال شهر نوفمبر 2024 لتقييم الإجراءات المتخذة والاستعداد للموسم السياحي القادم.

وفي مداخلاتهم أشار السادة أ عضاء اللجنة إلى استمرار المنوال التقليدي لقطاع السياحة الذي لايزال على حاله منذ سنوات (جمل، شاشية ، زربية ،..) رغم عراقة حضارة الدولة التونسية مقارنة ببعض الدول العربية السياحية الاخرى التي لا يتوفر لها نفس مقومات المنوال التونسي، ورغم ذلك تحقق نتائج باهرة في السياحة وذلك نظرا لفاعلية البرامج والاستراتيجيات، ولكن وبالنسبة لتونس ونظرا لغياب رؤية استراتيجية تواكب العصر فإن المنوال السياحي لم يتطور وبقيت الإشكاليات على حالها مثال ذلك اصدار التشريعات لتنظيم الترخيص للإقامات والضيافات الريفية للحد من الصعوبات التي يتعرض لها بعض المستثمرين عند تقديم مطالب في الحصول على هذه الرخص رغم دفعهم أموال طائلة، إضافة الى تكدس الاوساخ على الشواطئ، وغياب التكوين لهياكل الدليل السياحي، و عدم حراسة النزل المغلقة يضاف لذلك غياب استراتيجية واضحة لدمج الجهات الداخلية في المسالك السياحية وعدم تثمين العديد من المواقع الاثرية ودمجها في الخارطة السياحية.

كما أشار السادة النواب إلى بعض الإشكاليات الجهوية الخاصة منها وجود مندوب جهوي للسياحة في سليانة بدون ادارة ، ووجود قطار سياحي وحيد معطل في المنطقة السياحية بالمهدية، وخدمات فندقية متدنية بالمنستير، وفوضى في مواعيد السفرات بالنسبة لمطار تونس قرطاج، إضافة إلى معاينة وجود وكالات أسفار تعمل خارج الاطار القانوني ، ومؤسسات فندقية في جربة لها مشاكل في الحماية المدنية، وعدم وجود برامج لسياحة على مدار السنة بالنسبة للمناطق الداخلية.

كما لاحظ السادة النواب أن المنتوج الوطني للصناعات التقليدية أصبح ينافسه المنتوج الصيني حيث أصبحت صناعة الشاشية والجبة صناعة صينية ولاوجود لإجراءات للتصدي لهذه الظاهرة من قبل الوزارة.

من جهة أخرى طالب بعض النواب الوزارة بالاستجابة لمقترحات المجتمع المدني بخصوص تركيز مسلك سياحي لولاية منوبة، وحلحلة مشكل توقف مهرجان "الجاز" بطبرقة، وغياب مندوبية للسياحة وتوقف القطار السياحي بولاية قفصة، وحل مشكلة الفسقية الأثرية بولاية القيروان التي أصبحت مصبّا للفضلات وأيضا سقوط سور المدينة العتيقة الذي حال دون زيارة السياح للمدينة العتيقة.

كما أشار بعض النواب الى المشاكل الإدارية والتنظيمية التي يعاني منها الديوان الوطني للسياحة وضرورة مراجعة تنظيمه الهيكلي والإداري، إضافة لإعادة تصنيف بعض النزل.

من جهته أشار السيد رئيس اللجنة الى إشكالية تواصل غلق بعض النزل التي أصبحت مصبا للفضلات، ووجود 30 مؤسسة فندقية مهددة بالغلق، نظرا للإشكاليات المتعلقة بتمديد رخص وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي APAL.

وفي جوابه على مداخلات السادة النواب أفاد السيد الوزير أن الوزارة في عمل متواصل لتجاوز كل الصعوبات المتعلقة بالقطاع وحل جميع الإشكاليات، وان هناك مراجعة تشريعية لمسألة الترخيص للإقامات والاستضافات العائلية وتشجيع المستثمرين على انشاء مثل هذه المؤسسات، علما وأن الأمر الحكومي عدد 191 لسنة 2018 مؤرخ في 21 فيفري 2018 المتعلّق بضبط شروط وإجراءات الترخيص لتهيئة بناءات أو إحداث بناءات أو منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية وعلى الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات ضبط إجراءات الحصول على التراخيص في هذا المجال ، وبالتالي تخضع مشاريع الإقامات الريفية أو فضاءات سياحية للشروط المنصوص عليها في هذا الأمر.

وأضاف السيد الوزير أنه تم احداث لجنة وطنية بوزارة المالية عهد اليها بالنظر في المسائل المتعلقة بمعالجة مديونية بعض المؤسسات الفندقية، وربما سيترتب عن مخرجات اعمال هذه اللجنة مشروع قانون حول الموضوع.

وبخصوص الديوان الوطني للسياحة أشار الوزير الى وجود مشروع قانون أساسي لتنظيمه سيتم احالته على المجلس في القريب العاجل، مؤكدا على وجود لجنة وطنية لمتابعة المشاريع المعطلة في قطاع السياحة.

أما بخصوص الإشكاليات البيئية، ذكر السيد الوزير أن ميزانية وزارة السياحة ضعيفة، ومواردها المالية والبشرية متواضعة، إضافة إلى أن الموارد المالية لصندوق تنمية المناطق السياحية وصندوق تنمية القدرة التنافسية للقطاع السياحي محدودة ولا تغطي طلبات البلديات لتهيئة وتنظيف المناطق السياحية.

وأضاف السيد الوزير أن المؤسسات البنكية لا تساهم في الاستثمار السياحي، واقترح توظيف معلوم على خدمات الانترنات والبريد والمصحّات الاستشفائية لتمويل قطاع السياحة.

وحول تساؤلات السادة النواب أضاف عدد من إطارات وزارة السياحة أن مسألة توفير مندوبيات سياحية ببعض الجهات مرتبط بتوفر امكانيات بشرية ومالية للوزارة التي تشكو بدورها من ضعف الموارد، وأنه يوجد بالوزارة 30 مطلب لبلديات غير مستوفية لشروط ادراجها في المسالك السياحية.

كما أفاد السادة إطارات الوزارة أن ملفات الرخص حول الاقامات الريفية في جهة القصرين، وجهة صفاقس وبنزرت محل متابعة بالوزارة وسيتم الفصل فيها قريبا.